2017

آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري

إيمان فاروق السيد الحداد

دكتور الفلسفة فى الاقتصاد

مدرس بكلية النقل الدولي واللوجستيات (بورسعيد)،

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ملخص

إن تنمية الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته التنافسية من الأهداف الرئيسية في المجال الاقتصادي لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لمصر 2030، ونظراً لأن الاقتصاد المصري لا يزال بعيداً عن المركز الذي يستحقه في مؤشر التنافسية العالمية وفي مكوناته الثلاثة مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر حافز الكفاءة، ومؤشر تطوير الأعمال وعوامل الابتكار، لذلك يهدف هذا البحث إلى وضع آليات لتحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج العلمي لتحديد وتحليل تطور الترتيب التنافسي العالمي للاقتصاد المصري ووضعه المقارن مع بعض دول الجوار للوصول إلى توصيات الدراسة التي من أهمها اعتماد سياسات إصلاحية ترمي إلى إعادة تأهيل وهيكلة الاقتصاد المصري خاصة إصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية، لا سيما عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام وكبح الضغوط التضخمية وذلك على النحو الذي ينعكس على تحقيق النمو المتوازن والمستدام وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية تدعم قدرته التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح.

الكلمات الدالة:

التنافسية – مؤشر التنافسية العالمي – المتطلبات الأساسية – العولمة – محفزات الكفاءة – عوامل تطوير الأعمال والابتكار.

Abstract

The development and enhancing the competitiveness of Egyptian economy are central objectives in the economic sphere of the economic development strategy of Egypt 2030. As the Egyptian economy is still far from the position it deserves in the global Competitiveness index and in its three components as the basic requirements index, the efficiency enhancers' index and Innovation and sophistication factors, this research aims to develop mechanisms to improve the global competitiveness of the Egyptian economy.

To achieve this goal, the scientific method was used to identify and analyze the development of the global competitiveness rank of the Egyptian

economy and its comparative situation with some neighbouring countries. The study reached to several recommendations, one of the most important is the adoption of reform policies aimed to restructuring and reforming of macroeconomic imbalances specially, the deficit of the state budget, the worsening of public debt and the inflationary pressures with creating an enabling, balanced and sustainable economic environment to achieve its competitiveness in the global economy.

Key Words:

Competitiveness - The Global Competitiveness Index - Basic requirements – Globalization - Innovation and Sophistication factors - Efficiency enhancers.

مقدمة

أصبحت الدول في ظل العولمة الاقتصادية المتنامية والتحرك الكبير والسريع لرؤوس الأموال بين الدول، وقصر الفترة الزمنية التي يتم فيه ابتكار منتجات جديدة وتطوير منتجات قائمة وتوزيعها في الأسواق المحلية والدولية ليس لديها أي خيارات سوى زيادة تنافسيتها حتى تستطيع الاستمرارية في عالم أهم سماته المنافسة الشرسة مما تطلب منها توفير بيئات الأعمال المواتية واختيارها لسياسات ولمؤسسات الاقتصادية داعمة لقدراتها التنافسية.

يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات كبيرة ويمتلك موارد متنوعة مما يجعل منه اقتصاداً واعداً، ويتيح له فرصا للنمو الاقتصادي، وقد قامت وزارة التخطيط بإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة مصر 2030 مقسمة إلى اثني عشر محوراً رئيسياً، ويأتي هدف الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري كهدف محوري في المجال الاقتصادي لهذه الاستراتيجية، وذلك لكون الاقتصاد المصري مازال بمنأى عن المكانة التي يستحقها على ساحة التنافسية العالمية، بل وتراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي على مدار الأعوام الماضية 2009– 2014 وانخفض ترتيب مصر في مكوني "مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور الأعمال والابتكار" وذلك رغم تحسن ترتيبها في محفزات الكفاءة، وان التحسن في الترتيب العام عامي 2015، 2016 لم يتجاوز أربعة مراكز فقط.

أهمية الدراسة:

تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي على مدار الأعوام الماضية نتيجة للأثر السلبى القوى لانخفاض ترتيب مصر في اثنين من مكوني التنافسية "مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور الأعمال والابتكار" وذلك رغم التحسن الطفيف في ترتيبها في المكون الثالث للتنافسية "محفزات الكفاءة"، ونظراً لأهمية التنافسية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة 2030 وأهميتها في جعل مصر فاعلة في الاقتصاد العالمي تنبع أهمية الدراسة من أهمية تحسين تنافسية الاقتصاد المصري والخروج بآليات لتحسين هذه التنافسية.

مشكلة الدراسة:

تعد تنمية الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته التنافسية من الأهداف الرئيسية في المجال الاقتصادي لاستراتيجية التنمية الاقتصادية لمصر 2030، إلا أن الاقتصاد المصري لا يزال بعيداً عن المركز الذي يستحقه في مؤشر التنافسية العالمية لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يمكن تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المصري؟ وما هي مقومات بيئة الأعمال المواتية لتحقيق هذه التنافسية؟

تساؤلات الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بالتنافسية، وماهي محدداتها؟
- ما هي أهداف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030 والمتعلقة بالتنافسية؟
- كيف تصنف مصر في تقرير التنافسية العالمي؟
- ما هو الوضع المقارن لتنافسية الاقتصاد المصري مع بعض دول الجوار؟
- هل هناك تجارب عالمية لاقتصاديات رائدة في تحسين تنافسيتها العالمية؟
- ما هي الآليات المقترحة للارتقاء بالوضع التنافسي العالمي للاقتصاد المصري؟

منهجية الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة يتم استخدام المنهج العلمي حيث يتم اختبار مشكلة الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات المتوفرة عن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي وتطور الترتيب التنافسي العالمي للاقتصاد المصري ووضعه المقارن مع بعض دول الجوار وذلك من مصادرها ومعالجتها بموضوعية بهدف استقراء وتصنيف الأدبيات العلمية في مجال التنافسية مع الأخذ في الاعتبار عوامل البيئة المتغيرة بتغير الزمان والمكان، وهذا ما ساعد على ملاحظة المشكلة وتحديد الفروض المفسرة لها واختبار هذه الفروض، من خلال تحليل تطور الوضع التنافسي للاقتصاد المصري والتعرف على بعض التجارب الدولية الرائدة في الارتقاء بتنافسيتها وذلك بهدف الوصول إلى توصيات تتعلق بآليات للارتقاء بالتنافسية العالمية للاقتصاد المصري.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مواكبة الدول للتغيرات والتحديات المستمرة في بيئة الأعمال وزيادة تنافسية هذه الدول.
- تؤثر الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري إيجاباً على تنافسية الاقتصاد المصري.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (علي، 2008) بعنوان دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، أكدت الدراسة على أهمية دور الحكومة في خلق الميزة التنافسية، وان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن ينجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحتين للتطورات العالمية؛ وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واتباعها سياسة حمائية ملائمة يعتبر ضرورياً لدعم عملية التنمية، وأن البنية الاقتصادية لهذه الدول تؤكد الحاجة إلى الإصلاح بصورة جادة ومنتظمة تؤهل الدولة ومؤسساتها للتفاعل مع المتغيرات والمستجدات العالمية، وخرجت الدراسة بأن من أهم الجوانب التي يتوجب أن يتوجه إليها الإصلاح الإطار المؤسسي والقانوني وبما يشجع على تطور الاقتصاديات القائمة على مؤسسات أكثر فعالية، خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر كفاءة، مع ضمان شفافية أكبر لنشاط المؤسسات الاقتصادية، وتدعيم القطاع المالي لزيادة كفاءة

الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي، وتحفيز الاستثمار وتوفير تسهيلات التمويل ووضع القوانين، والأنظمة المتصلة بالمالية العامة، والنقد والتسليف، وتعزيز القدرة الاقتصادية الريادية، بالإضافة إلى أهمية تنمية الموارد البشرية من خلال التأكيد على أهمية التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير في عملية التنمية الصناعية.

2- دراسة (نوير، 2003) بعنوان دور الدولة الداعم للتنافسية: حالة مصر، ركزت الدراسة على تقييم الدور الحكومي المصري في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وبينت أنه كلما نجحت الحكومات في خلق بيئة أعمال مواتية مقارنة بالدول الأخرى استطاعت تعزيز قدراتها التنافسية، واستعرضت الدراسة المؤشرات المركبة لبيئة الأعمال المصرية مثل مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشفافية، مؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناشئة، واستعرضت الدراسة تجارب تونس وسنغافورة وايرلندا في زيادة تنافسيتها، وخرجت الدراسة بأن بيئة الأعمال المصرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد لتحسين صورتها، ولتسهيل إقامة الأعمال المحلية والعالمية في السوق المصري، كما أنه من الأهمية استخدام المقارنات المرجعية Benchmarking لتحسين أداء بيئات الأعمال وعمل المقارنات المستمرة مع المنافسين الإقليميين والعالميين للنتائج المتحصل عليها من تبنى سياسات اقتصادية معينة.

3- دراسة (Elasrag, 2013) بعنوان Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium-sized enterprises، وركزت الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها قاطرة التنمية، وهدفت إلى دراسة سياسات تعزيز القدر التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنمية القدرات التنافسية لهذا القطاع، وأوضحت الدراسة أن هذه المؤسسات مازالت بحاجة لمزيد من الجهد لتعزيز دورها الإنتاجي والتصديري، وأن القائمين على هذه المشروعات يفتقدون الخبرات التسويقية والتصديرية، مما أدى إلى تراكم المخزون وتضخم أعباء التمويل الأمر الذي تسبب في تعثرها وخروجها من السوق، وأن المؤسسات التي لها قدرة عالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب هي المؤهلة لاحتلال موقع الريادة في الاقتصاد الرقمي، والقت الدراسة الضوء على غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية وهو ما يشكل 51% من المخاطر المرتبطة بمخاوف الشركات

المتعلقة بمناخ الاستثمار وان وضوح ومعلومية السياسات الخاصة بالاستثمار في الدولة يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي الحاجة إلى إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الابتكارية بنظم رأس المال المخاطر، والمشاركة، وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة ومتخصصة لكل قطاع صناعي للتغلب على مشكلات ندرة الأراضي وإدخال المرافق والتراخيص، وسهولة تقديم الخدمات المالية أو غير المالية مع محاولة الربط بين هذه المشروعات والمشروعات الكبيرة.

4- دراسة (الشريف وآخرون، 2013) بعنوان دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، وترى الدراسة أن بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، ويعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور المهمة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، وسياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، وأساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، وسياسة تحديث البنية الأساسية، وتحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ، وخرج البحث بعديد من التوصيات من أهمها تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي، وتحسين البنية الأساسية والتحتية للاقتصاد الوطني؛ إعادة تأهيل مناخ الأعمال، مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، وإصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة، وكذا توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.

5- دراسة (نسرين بركات، 2001) بعنوان مفهوم التنافسية والتجارب الدولية الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، تستعرض الدراسة تجربتان ناجحتان حققتا قدرات تنافسية متميزة، وهي سنغافورة وتونس وفي تجربة سنغافورة تبين أن سنغافورة منذ استقلالها سنة 1965 واجهت عدة تحديات، حيث كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن معدلات البطالة فيها بلغت أرقام قياسية، إلا أنها استطاعت أن تحتل المراتب الأولى في سلم التنافسية، وذلك لأنها من بين أكثر دول قدرة على التنافس في العالم، وترى الدراسة أن نجاح سنغافورة في تطوير اقتصادها والوصول به إلى مستوى عالٍ من التنافسية يعود إلى امتلاكها رؤية قوية وفعالة للقيادة تركز

على النتائج وأنها استخدمت سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ومن نتائج هذه السياسات ازدياد حجم التجارة السنوية بثلاث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين الأعلى في العالم، كما أنها تبنت أسلوب تدريجي ومرن في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات استجابة للظروف الدولية السريعة التغير، وأن المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات وليس إعاقتها، وذلك بتخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات، وفرض ضرائب على الشركات الأجنبية بنفس المعدل المفروض على الشركات المحلية، كذلك فرضت حد أدنى للأجور أدى إلى زيادة التوظيف، ومتعت حقوق الملكية الفكرية بالحماية، مع التركيز على الجانب التعليمي وبدرجة أكبر على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، ما جعلها تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة مع التحسين المستمر للبنية التحتية والتكنولوجية، أما تجربة تونس: فقد حققت نجاحا سريعا في السوق الدولية رغم صغر حجمها وعدم توافر الموارد الطبيعية، ومن العوامل التي ساعدت في تحسين الأداء التنافسي لتونس الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحرير الاقتصاد والتجارة، بالإضافة إلى وجود بيئة مستقرة للاستثمار ترقى للمعايير الدولية وكذلك التحسين المستمر في الإجراءات الإدارية، والتركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمة ودعم التكامل العالمي وكنتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر قدرة تنافسية بالإضافة إلى حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي ومن الانتهاكات الحاصلة في حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم والدخول بحرية إلى الأسواق التونسية.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها جميعاً تؤكد على أهمية الارتقاء بالتنافسية العالمية لاقتصاديات الدول المعنية بالدراسات، وضرورة عمل العديد من الإصلاحات التي تساهم في تحقيق ذلك، وتختلف الدراسات بصدد نوع المؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية وفي اختيار أدوات الارتقاء بها.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث المبحث الأول ويتناول الإطار النظري للتنافسية من حيث تعريف التنافسية، ومحدداتها، ومراحل التطور التنافسي، ومقاييس التنافسية، كما أستعرض استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، واختص المبحث الثاني بتحليل مؤشرات التنافسية الدولية للاقتصاد المصري وتم التحليل على مرحلتين الأولى وتختص بتنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2008 إلى 2016 والثانية بتحليل الوضع المقارن لتنافسية الاقتصاد المصري مع بعض دول الجوار، هذا واستعرض المبحث الثالث بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية والتي تمثلت في تجربتين عربيتين تجربة الأردن وتجربة الامارات العربية المتحدة بالإضافة إلى تجربة سنغافورة لتمثل أحد التجارب الأجنبية، أما المبحث الرابع ويقترح بعض السياسات اللازمة للارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري وذلك بعد أن استعرض الفرص المتاحة للارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري، وتهديدات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري، وتأتى النتائج والتوصيات في أخر الدراسة مصحوبة بالمراجع المستخدمة.

المبحث الأول : الإطار النظري للتنافسية واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030

يعد هدف الارتقاء بالتنافسية العالمية للاقتصاد المصري من الأهداف الرئيسية في المجال الاقتصادي لاستراتيجية التنمية الاقتصادية لمصر 2030، مما يستوجب التعرف على التنافسية ومحددات تحققها ودورها في تحقيق هذه الاستراتيجية.

1-1 تعريف التنافسية:

يواجه تعريف التنافسية الدولية العديد من الصعوبات بسب تداخله وتشابكه مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، بالإضافة إلى كونه مفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار، ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط مفهوم التنافسية بجوانب التجارة الخارجية، حيث تم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، ووجود العجز يعنى تدهور في تنافسية الدولة، إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك حيث إن الفائض في الميزان التجاري قد يشير إلى تدهور تنافسية الدولة، والعكس فان وجود العجز في الميزان التجاري يشير إلى قوة للاقتصاد، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجاري

متنامٍ والعكس فالميزان التجاري قد يتوازن في نفس الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة (الكواز، ٢٠١١، ص 2-4).

يعرف بورتر الميزة التنافسية بأنها الميزة التي تنشأ بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، على أن تكون المنظمة قادرة على تجسيد هذه الاكتشافات ميدانيا.(Porter, 1990, p.76).

تعريف التنافسية من قبل المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية (World 2016, p.22) Economic Forum, بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مضطردة في الأجل الطويل.

تعريف التنافسية طبقاً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD, 1996, p.22) بأنه المدى الذي من خلاله تنتج الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.

اعترض الاقتصادي (Paul krugman, 2012) على المفاهيم المتعلقة بتشخيص المشكلة الاقتصادية نتيجة للفشل في المنافسة في الأسواق العالمية حيث قرر أن مفهوم التنافسية ظهر نتيجة لمشكلات اقتصادية ترجع إلى صعوبات "محلية"، وأن العنصر المهم والحاكم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية.

كما ظهر تعريف للتنافسية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic) Forum, 1996, p.8 يستند على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة وعرفت على أنها قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ويقاس ذلك بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

كما عرفت التنافسية بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وأنها مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد (خضري، 2005، ص4).

يعرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت (وديع،2001، ص 6) التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على تحقيق ثلاث عناصر :

- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً، ويقصد بالكفاءة تحقيق تكلفة أقل وذلك من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقانة والتنظيم، والارتقاء بالجودة وفقاً لأفضل معلومات في السوق وتقنيات الانتاج، بالإضافة إلى تحقيق الملاءمة وهي الصلة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.
- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية، وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.
- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

أما التعريف الشائع للتنافسية فهو "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحًا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقًا ببيئة الأعمال المواتية التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى القومي.

كما عرفت التنافسية على أنها "قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، استناداً إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل، وبما يؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردي، وتحسين ظروف المعيشة" (نوير، 2003، ص 6).

تلعب السياسات الاقتصادية في إطار هذا التعريف دوراً مهماً في دعم تنافسية الاقتصاد المصري، والتي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات، أي أن تحقيق هذه العناصر للتنافسية لن يحدث بشكل تلقائي، بل يتطلب ضرورة صياغة خطة عمل متكاملة تضم في جوانبها خطط للتشغيل، والاستثمار، والبنية الأساسية، وتنمية المهارات البشرية.

1-1-1 محددات تحقق الميزة التنافسية

استعرض بورتر ستة محددات تفسر تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية(Porter, 1990, p.16-17) كما في شكل رقم (1)، وتتمثل هذه المحددات كما حددها "بورتر" في نوعين من المحددات:

- محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.
- محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، ودور الحكومة وسياساتها المختلفة.

ويوضح الشكل أن جوهر الميزة التنافسية هي الاعتماد على المجالات والمميزات التي تتفوق فيها المنظمة على منافسيها أو اعتمادها على قدرة المنظمة على تدنية تكاليفها وتعظيم فوائدها بالإضافة حصول المنظمة على مركز تنافسي متقدم في السوق، والقدرة على تزويد العملاء بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين، ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)، والنجاح المستمر لهذه المنظمة على الصعيدين القومي والعالمي. أي أن محددات الميزة التنافسية تتمثل في كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما تحققت هذه المحددات تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها، والعكس في حالة كون هذه المحددات غير داعمة أو محفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدى إلى تأكلها وتدهورها (نوير، 2003، ص 21).

شكل رقم (1): محددات التنافسية

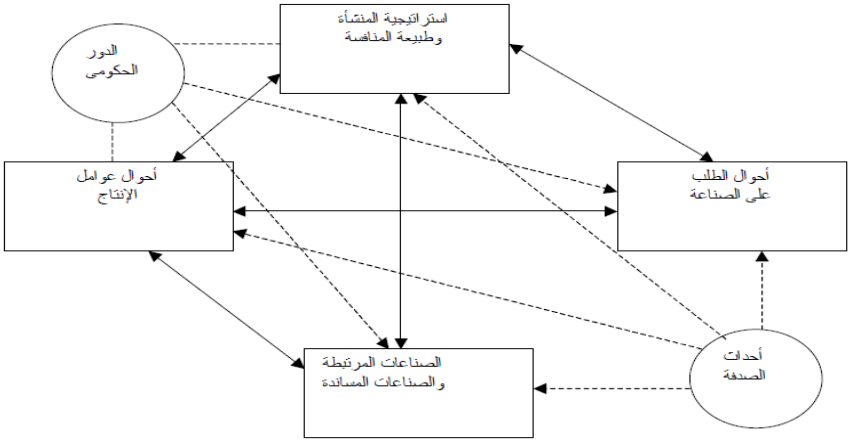

Source: (Porter,1990, p.127).

2-1-1 مراحل التطور التنافسي:

بيَّن بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي القومي وهي مرحلة قيادة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة قيادة الاستثمار، ومرحلة قيادة الابتكار، وأخيرا مرحلة قيادة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة بالازدهار الاقتصادي للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة (الغزالي، 2003، ص 6-7).

2-1 مقاييس التنافسية:

وضعت منظمات دولية عديدة منهجيات وآليات مختلفة لقياس التنافسية، ومن أهمها (البنك الدولي)، (مؤشر الحرية الاقتصادية لدول العالم، معهد Heritage)، (World Competitiveness Yearbook، المعهد الدولي لتنمية الإدارة)، (Global Competitiveness Report، المنتدى الاقتصادي العالمي)، (Information Society Index، مركز التنمية الدولية)، (المؤشر الثلاثي عن ثروة الأمم للاقتصادات الصاعدة، جريدة الأحداث العالمية)، وبسبب تعدد الجهات المصدرة وتعدد مؤشرات القياس لا يوجد آلية موحدة عالمياً لقياس مستويات التنافسية للدول وذلك على الرغم من أن مؤشرات وتقارير التنافسية إحدى المقاييس التي يستند إليها خبراء التنمية والاقتصاد ومتخذي القرار وراسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، إلا أنها لم تقدم استراتيجية التنافسية لأي دولة، وبعضها لا يهتم بالدول النامية، كما أن اختيار مؤشرات القياس قد يشوبها عديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض أو بدرجة التحيز، إلا أنها ذات فائدة كبيرة في التعرف على الأوضاع المقارنة بين الدول والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة، لذلك تركز هذه الدراسة على المؤشرات التي تصدر عن واحدة من الجهات العالمية الرسمية وهي "المنتدى الاقتصادي العالمي" والتي يصدر عنها مؤشر التنافسية العالمي بالتفصيل التالي.

مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) منذ عام 2004، حيث يتم تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة، ويقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور، وذلك من خلال دراسة العوامل التي تعزز

القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي لعدد 140 دولة، ويتكون المؤشر من ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهم مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر محفزات الكفاءة، مؤشر القدرة على الابتكار والتقدم التقني، هذا وتتألف هذه المؤشرات الفرعية من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمي مع الاختلاف في أهميتها النسبية، فكما هي موضحة في الشكل رقم (2) يندرج تحت مؤشر المتطلبات الأساسية مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في مؤشر البنية التحتية ومؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي، كما يندرج تحت مؤشر محفزات الكفاءة مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في مؤشر التعليم العالي والتدريب ومؤشر كفاءة السوق ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشر كفاءة الأسواق المالية ومؤشر الجاهزية التكنولوجية، في حين يندرج تحت مؤشر القدرة على الابتكار والتقدم التقني مؤشرين فرعيين هما مؤشر تطور بيئة الأعمال ومؤشر الابتكار.

يمكن أن تتخذ الدول بعض الإجراءات للتقدم في مؤشر التنافسية كما سنتبين من استعراض التجارب العالمية في هذا المجال، وقد يترتب على هذه الاجراءات تحسن في كل مؤشرات التنافسية الفرعية الثلاث أي مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر محفزات الكفاءة، مؤشر القدرة على الابتكار والتقدم التقني، وقد تحقق الدولة تحسن في واحد أو اثنين من هذه المؤشرات دون أن يرتبط ذلك بتحقق أي تقدم في أي من المؤشر أو المؤشرين الآخرين ويتوقف الأثر النهائي على قوة الأثر الإيجابي للتحسن المتحقق مقابل الأثر السلبى أو الثبات النسبي للمؤشر أو المؤشرين الأخريين وهو ما يتحقق في المدى القصير، إلا أنه في المدى الطويل فإن العلاقة التبادلية بين التحسن في أي من المؤشرات الثلاث سيؤدى إلى تحسن باقي المؤشرات وبالتالي سيكون قاطر للتقدم في مؤشر التنافسية بصفة عامة.

شكل رقم (2): مكونات مؤشر التنافسية العالمية

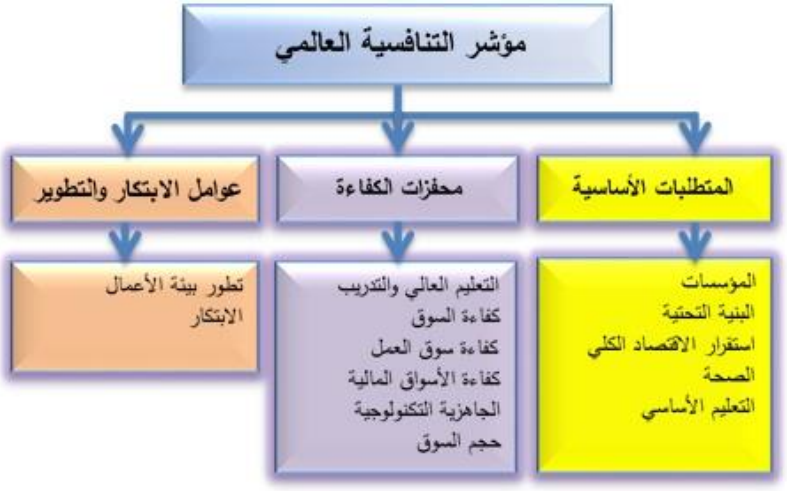

Source: (Global Competitiveness Index, several years)

3-1 استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030

تعني التنمية الاقتصادية الارتفاع في مستوى المعيشة مصحوباً بتغيرات هيكلية وجذرية تحدث تطوراً إيجابياً في المؤشرات الاقتصادية النقدية والمالية والعينية كزيادة معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي والقومي وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية، والتنمية المستدامة هي خطة تضعها الدولة وتهدف إلى تحقيقها وتتضمن مستويات معينة من الأداء الاقتصادي والمحافظة على هذا الأداء وتطويره مع ضمان حق الاجيال القادمة (مركز الإنتاج الإعلامي، 2007، ص 3-4).

قامت وزارة التخطيط بإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة مصر 2030 بمشاركة عدد من الخبراء المصريين من تخصصات عديدة، وتنقسم استراتيجية مصر 2030 إلى عشرة محاور رئيسية تندرج تحت ثلاثة محاور تتمثل في:

الأول: محاور البعد الاقتصادي وتشمل محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، التنمية الاقتصادية، الطاقة.

الثاني: محاور البعد الاجتماعي وتشمل محور العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة.

الثالث: محاور البعد البيئي وتشمل محور البيئة، محور التنمية العمرانية.

تتمثل استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر2030 في المجال الاقتصادي في التزام الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويدعم ريادة القطاع الخاص، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائقة ومنتجة، وبحلول عام2030 من المخطط أن يصبح الاقتصاد المصري عنصراً رئيسياً ونشطاً في الاقتصاد العالمي، وقادراً على التكيف مع التطورات العالمية، ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وذلك من خلال تحقيق مركز من المراكز الثلاثين على مستوى العالم في التنمية الاقتصادية، وسعادة المواطن، ورأس المال البشرى، وتنافسية الأسواق.

المبحث الثاني : تحليل التنافسية العالمية للاقتصاد المصري

يستخدم مؤشر التنافسية العالمي لتحليل تنافسية الاقتصاد المصري والذي يقاس بدرجات من (0–7 نقطة)، وكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 7 فإن ذلك يعني تقدمها في المؤشر، ويتم التحليل على مرحلتين الأولى وتختص بتنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2008 إلى 2016، والثانية بتحليل الوضع المقارن لتنافسية الاقتصاد المصري مع بعض دول الجوار بالتفصيل التالي:

2-1 تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة (2008 – 2016)

في إطار بحث موقع مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من 2008 إلى 2016 نتبين أن مصر عام 2016 جاءت مصر في المرتبة 115 طبقاً لمؤشر التنافسية العالمي من بين 138 دولة تمت دراسة وضعها التنافسي وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة الاقتصادية الدولية، هذا وسجل الترتيب التنافسي لاقتصاد مصر خلال فترة الدراسة أفضل مستوي له (المرتبة الـ 70) في عام2009، وأدنى مستوي له 119 في عام 2014كما هو مبين في الجدول رقم (1) والشكلين رقم (4) و(5).

2-1-1 تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة (2008 – 2014)

تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي على مدار هذه الفترة، وكان ذلك محصلة للتدهور المستمر لانخفاض ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات "المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور الأعمال والابتكار والتطوير" بالإضافة إلى انخفاض ترتيبها في "محفزات الكفاءة" في هذه الفترة ماعدا عام 2014 وهو ما كان محصلة لتدهور أداء مصر في معظم الركائز الاثنتي عشرة لمؤشر التنافسية

العالمي ومكوناتهم، مما أدى لحصولها على نقاط أقل في هذه الركائز واقترابها أكثر من مراكز الدول الأدنى في التنافسية العالمية إلا أن عام 2015 شهد تحسناً في غالبية هذه المؤشرات.

2-1-2 تنافسية الاقتصاد المصري في عام 2015

شهد عام 2015 تحسناً في مؤشرات التنافسية بتحسن 3 مراكز عن العام السابق عليه كنتاج لتحسن لمجموعاته:

- تحسن ترتيبها في "**مجموعة المتطلبات الأساسية**" بواقع 3 مراكز وكان ذلك محصلة للأثر الإيجابي للتحسن في ترتيبها في معظم المحاور الفرعية بصفة خاصة التحسن في محور المؤسسات والذي سجل تحسن بـ 13 مرتبة وتحسن محور البنية التحتية بـ 9 مراكز هذا بالإضافة إلى تحسن محور استقرار الاقتصاد الكلي بـ 4 مراكز ومحور الصحة والتعليم الأساسي بمرتبة واحدة، هذا ومن أبرز نقاط الضعف في «المتطلبات الأساسية»:
  - العوامل المؤسسية (المرتبة 87) والمكونة من الإرهاب (المرتبة 143)، العنف والجريمة (المرتبة 137)، انخفاض فعالية مجالس إدارات الشركات (المرتبة 136)، إهدار الإنفاق الحكومي (المرتبة 130).
  - تدني جودة البنية الأساسية (المرتبة 125).
  - عدم استدامة إمدادات الكهرباء (المرتبة 121).
  - الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي تتكون من عجز الموازنة العامة للدولة (المرتبة 142)، تفاقم الدين العام (المرتبة 125)، تدني معدل الادخار القومي (المرتبة 122).
- تحسن ترتيبها في "**مجموعة محفزات الكفاءة**" بواقع 6 مراكز وكان ذلك محصلة للأثر الإيجابي للتحسن في ترتيبها في معظم المحاور الفرعية ويعد محور كفاءة الأسواق المالية هو أكثر المحاور تحسناً ليصعد بـ 6 مراكز يليه محور حجم السوق والذي تحسن بـ 5 مراكز في حين تحسن كل من محور الجاهزية التكنولوجية ومحور كفاءة سوق العمل ومحور كفاءة سوق السلع بـ 3 مراكز، وسجل محور التعليم العالي والتدريب استقرار نسبى لوضعه بالمقارنة بالعام السابق عليه، هذا ومن أبرز نقاط الضعف في «محفزات الكفاءة» هي:
  - جودة التعليم الأساسي (المرتبة 141).
  - جودة التعليم العالي والتدريب (المرتبة 111).

- كفاءة سوق العمل ومكوناته انخفاض مشاركة الإناث (المرتبة 139)، عدم الاعتماد على الإدارة الاحترافية (المرتبة 134)، عدم الربط بين الإنتاجية والأجر (المرتبة 131).
- كفاءة سوق المال ومكوناته: عدم توفر الخدمات المالية (المرتبة 129)، صعوبة الحصول على الائتمان (المرتبة 129).

- استقرار وضعها النسبي في "**مجموعة تطور الأعمال والابتكار والتطوير**" عند المرتبة الـ 113 عالمياً رغم تحسن كل من محور تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار بـ 6 و4 مراكز على التوالي، هذا ومن أبرز نقاط الضعف:
  - انخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي (المرتبة 135).
  - تدني إنفاق الشركات على البحث والتطوير (المرتبة 133) .
  - انخفاض التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير (المرتبة 133).

2-1-3 تنافسية الاقتصاد المصري في عام 2016:

شهد عام 2016 تحسناً في مؤشرات التنافسية بمركز واحدة عن العام السابق عليه، ويعتبر ذلك محصلة للتغير الطفيف في مجموعاته:

- حققت "**مجموعة محفزات الكفاءة**" استقراراً نسبياً عند المرتبة الـ 100 بالمقارنة بالعام السابق حيث شهد محور كفاءة الأسواق المالية تحسن بـ 8 مراكز وسجل محور كفاءة سوق السلع تحسن بلغ ثلاثة مراكز، وتحسن محور كفاءة سوق العمل بمركزين، بينما تراجعت باقي الركائز لهذا المؤشر بمرتبة واحدة فقط.
- أما بالنسبة "**مجموعة المتطلبات الأساسية**"، فبرغم التراجع الذي سجله هذا المؤشر بمركزين، إلا أن التقدم الملحوظ الذي تحقق في ركيزة الصحة والتعليم الأساسي بالصعود سبعة مراكز من المركز 96 إلى المركز 89 بعث على التفاؤل بتحسن أحوال الصحة والتعليم الأساسي في مصر إلا أنه بالتدقيق في مكونات هذا المحور تبين أن هذا التحسن يرجع بشكل أساسي لزيادة صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بـ 31 مركزاً، في حين تقدم جودة التعليم الأساسي بـ 5 مراكز، وسجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تحسن بـ 3 مراكز وتبين أن ذلك يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار الطاقة العالمية ومن ثم انخفاض قيمة دعم الطاقة، وفي المقابل تراجع هذا المؤشر

للأثر السلبى لتأخر محور البنية التحتية بـ 5 مراكز، بينما استقر محور المؤسسات عند المرتبة 87 بالمقارنة بعام 2015.

- سجلت "**مجموعة تطور الأعمال والابتكار والتطوير**" تحسن من المرتبة الـ 113 عالمياً إلى المرتبة الـ 111 ويرجع التحسن للأثر الإيجابي لتحسن محور تطور بيئة الأعمال بـ 4 مراكز رغم الأثر السلبى لتراجع محور الابتكار بمركزين.

جدول رقم (1)

ترتيب الاقتصاد المصري في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2008 – 2016)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب العام	81	70	81	94	107	118	119	116	115
مجموعة المتطلبات الأساسية:	**83**	**78**	**89**	**99**	**110**	**118**	**121**	**115**	**117**
محور المؤسسات	52	56	57	74	96	117	100	87	87
محور البنية التحتية	60	55	64	75	83	98	100	91	96
محور استقرار الاقتصاد الكلي	125	120	129	132	138	140	141	137	134
محور الصحة والتعليم الأساسي	88	84	91	96	94	100	97	96	89
مجموعة محفزات الكفاءة:	**88**	**80**	**82**	**94**	**101**	**109**	**106**	**100**	**100**
محور التعليم العالي والتدريب	91	88	97	107	109	118	111	111	112
محور كفاءة سوق السلع	87	87	90	118	125	119	118	115	112
محور كفاءة سوق العمل	134	126	133	141	142	146	140	137	135
محور كفاءة الأسواق المالية	106	84	82	92	102	119	125	119	111
محور الجاهزية التكنولوجية	84	82	87	95	91	100	95	98	99
محور حجم السوق	27	26	26	27	29	29	29	24	25
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:	**74**	**71**	**68**	**86**	**96**	**104**	**113**	**113**	**111**
محور تطور بيئة الأعمال	77	72	63	72	83	84	95	89	85
محور الابتكار	67	74	83	103	109	120	124	120	122

Source: (World Economic Forum, several years)

شكل رقم (4): ترتيب الاقتصاد المصري في مجموعات التنافسية العالمي خلال الفترة من 2008 إلى 2016

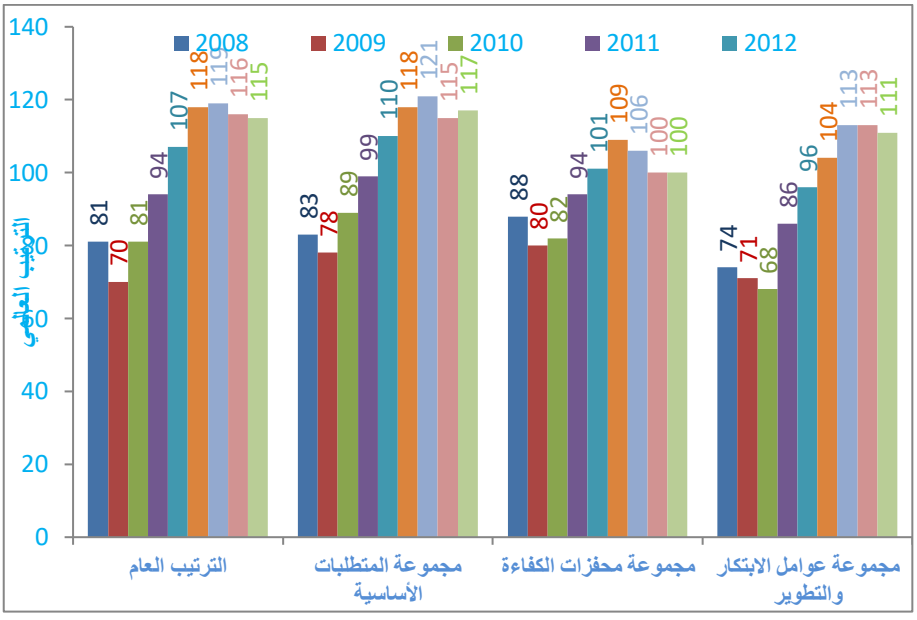

Source:(World Economic Forum, several years)

شكل رقم (5): الشكل العنكبوتي لمحاور التنافسية العالمية للاقتصاد المصري خلال الفترة من 2013 إلى 2016

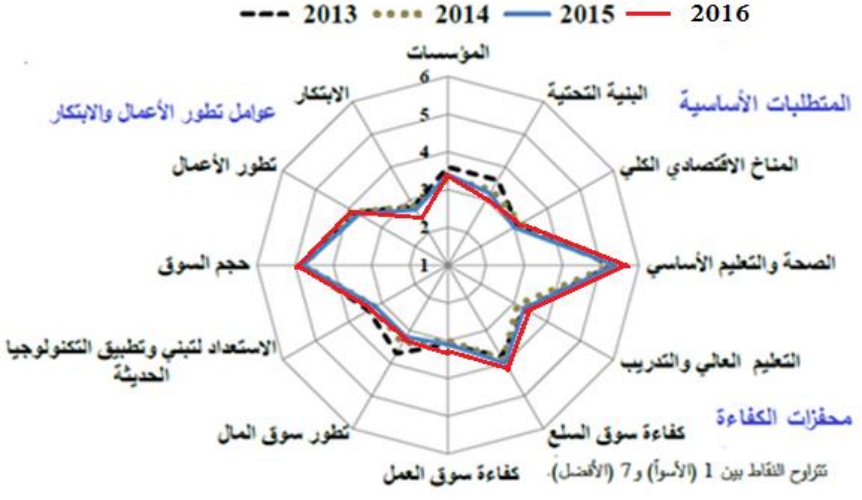

Source:(World Economic Forum, several years)

2-2 الوضع المقارن لتنافسية الاقتصاد المصري مع بعض دول الجوار:

تم اختيار عدد من الدول لتوضيح الوضع المقارن للاقتصاد المصري في التنافسية العالمية، بعض من هذه الدول عربية والآخر من دول الجوار، كما هو موضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (6)، وتبين التالي:

- يسبق مصر في هذا المؤشر كل الدول المختارة بلا استثناء وفي كل سنوات الفترة 2008 – 2016 مما يشير إلى أهمية العمل على تحسين وضع مصر في هذا المؤشر، وإن كانت استطاعت أن تحقق مراكز أكثر تقدماً عامي 2015 و2016 إلا أنها بعيدة عن المركز الـ 70 والذي حققته عام 2009.
- يعتبر كل من الإمارات، البحرين، الكويت، السعودية، إسرائيل، السعودية من أفضل 50 دولة في العالم في مؤشر التنافسية العالمية.
- غالبية الدول المختارة حققت استقراراً نسبياً في الترتيب العالمي للتنافسية (التغير في حدود 4 مراكز) محاولة الحفاظ على الترتيب العالمي الذي حققته في الأربع السنوات الأخيرة مثل مصر، الأردن، المغرب، اسرائيل.
- استطاعت بعض الدول عام 2016 أن تحسن من مركزها التنافسي بالحصول على ترتيب عالمي أكثر تقدماً مثل الإمارات المغرب، اسرائيل، البحرين، مصر، في حين حصلت دول أخرى على ترتيب عالمي أقل مثل الأردن، الكويت، السعودية، اليونان، تركيا.
- بعض الدول استطاعت الحصول على مراكز تنافسية متقدمة في الأربعة أعوام الأخيرة ولم تستطع الحفاظ على هذه المراكز مثل الإمارات، وتركيا.

جدول رقم (2)
وضع مصر المقارن في مؤشر التنافسية العالمي مع بعض دول الجوار
خلال الفترة (2008 – 2016)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	81	70	81	94	107	118	119	116	**115**
تركيا	63	61	61	59	43	44	45	51	**55**
اسرائيل	22	27	24	22	26	27	27	27	**24**
اليونان	67	70	81	90	96	91	81	81	**86**
السعودية	27	28	21	17	20	20	24	25	**29**
الكويت	35	39	35	34	37	36	40	34	**38**
الأردن	48	50	65	64	64	68	64	64	**65**
الامارات	31	23	25	27	24	19	12	17	**16**
المغرب	73	73	75	73	70	77	72	72	**70**
البحرين	37	38	39	37	35	43	44	39	**37**

Source: (The Global Competitiveness Report, several years).

شكل رقم (6) وضع مصر المقارن في مؤشر التنافسية العالمي مع بعض دول الجوار خلال الفترة (2008 – 2016)

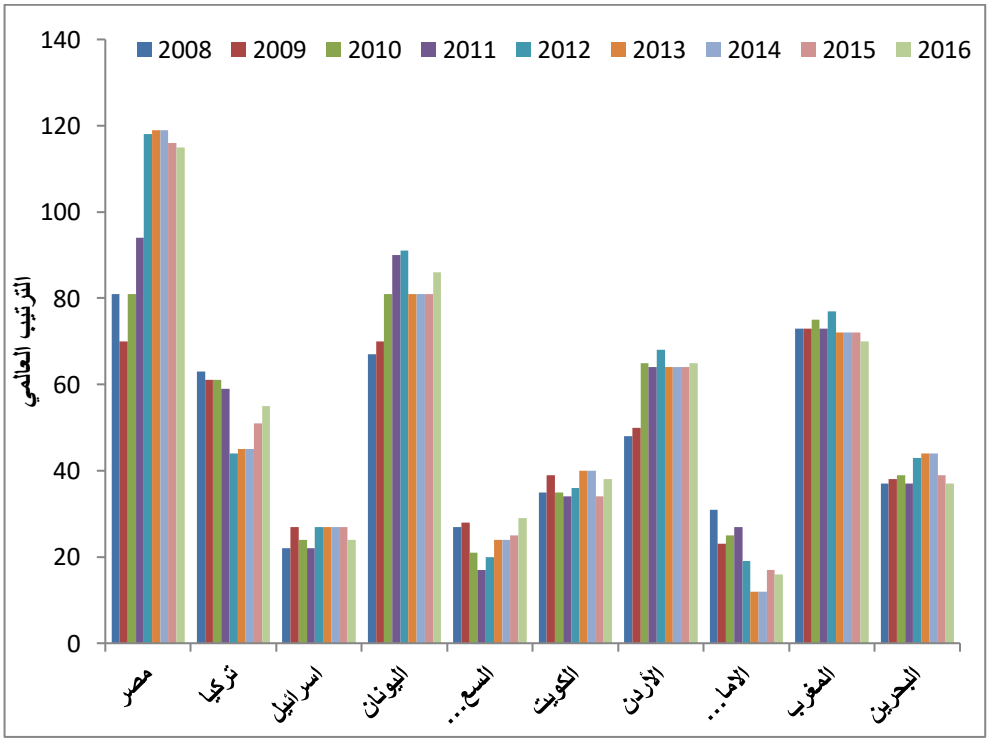

Source: (The Global Competitiveness Report, several years).

المبحث الثالث : استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية

عملت العديد من دول العالم على توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها التنافسية والتي تمكنها من الارتقاء بدرجة تنافسيتها العالمية، وذلك وفقاً لما يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي تواجهها كل دولة من هذه الدول، ونستعرض بعض من هذه التجارب والمتمثلة في تجربتين عربيتين تجربة الأردن وتجربة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى تجربة سنغافورة لتمثل أحد التجارب الأجنبية.

3-1 برنامج التنافسية الأردني

تم إطلاق برنامج التنافسية الأردني (Jordan Competitiveness program, 2013) بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومدته خمس سنوات، وهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- إيجاد حوالي 40 ألف فرصة عمل ذات قيمة مضافة عالية.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية بقيمة 700 مليون دولار.
- زيادة الصادرات بمعدل 25% خلال الأعوام الخمسة القادمة.
- تطوير شبكة للابتكار في الأردن، لتعمل على ربط القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والأفراد مع بعضهم البعض، حتى يتمكنوا من تبادل المعرفة والموارد والتواصل، بالإضافة الى ربط شبكة الابتكار مع المراكز البحثية العالمية.
- ضمان تدفق المعلومات والتمويل.

يعمل برنامج التنافسية الأردني على دعم الاستراتيجيات في ثلاثة قطاعات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التكنولوجيا النظيفة، والرعاية الصحية والعلوم الحياتية، حيث ستسهم تقوية هذه القطاعات الثلاثة في تخفيض تكاليف الطاقة على الدولة والتي لازالت تعتمد على الوقود المستورد، بالإضافة الى تحسين المستوى المعيشي للأردنيين من خلال فرص العمل التي سيتم استحداثها في تلك القطاعات.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعمل برنامج التنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن على تطوير الاستراتيجيات التي يتطلبها السوق، وتحقيق ابتكارات وطنية وأخرى متعلقة بمجموعات عنقودية محددة،

وتنفيذ السياسات التي من شأنها إيصال الصورة الصحيحة للأسواق المحلية والدولية، وتحديد منافذ السوق، وتلبية المتطلبات والاحتياجات الإقليمية والدولية استراتيجياً، الموائمة ما بين الشباب وفرص العمل في هذا القطاع على النحو الصحيح، بالإضافة إلى الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مثل الملكية الفكرية والبرمجيات بدلاً من مجرد تخصيص البرمجيات للعملاء كأفراد، وابتكار المنتجات الخاصة بقطاعات محددة في مجال التعليم والصحة والتمويل، ومواصلة تطوير المحتوى الرقمي على الإنترنت.

قطاع الرعاية الصحية والعلوم الحياتية

يعتبر قطاع الرعاية الصحية والعلوم الحياتية من القطاعات الأكثر نمواً على مستوى العالم، وتصل قيمة الاستثمارات فيه من 5 الى 8 مليار دولار، وتشمل استراتيجية برنامج التنافسية الأردني العناقيد التالية: التعليم الطبي والقوى العاملة الطبية، المستحضرات الصيدلانية والطبية، خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك منظمات البحوث التعاقدية وشركات الأجهزة الطبية والتكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى القدرة على التوسع إلى نطاق ذي قيمة مضافة أعلى من خلال معايير الجودة المحسنة والسياسات المستهدفة والروابط متعددة القطاعات بين الأوساط الأكاديمية ومستشفيات التدريب وصناعة الدواء، وبالتالي تطوير القطاع ككل.

قطاع التكنولوجيا النظيفة

يتكون قطاع التكنولوجيا النظيفة من الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الطاقة، إدارة النفايات الصلبة، وكفاءة استخدام المياه، ويكمن الهدف في تحسين بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للشركات الأردنية العاملة في قطاعات التكنولوجيا النظيفة بهدف زيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ويتكون القطاع من التكنولوجيات التي تتصف بالتنافسية والإنتاجية من الناحية الاقتصادية التي تستخدم مواد أقل و/أو طاقة أقل، وتولد كميات أقل من النفايات، وتكون الأضرار البيئية الناتجة عنها أقل من غيرها من البدائل.

نتيجة لهذه الجهود أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2015 تحسن مرتبة الأردن، حيث أصبحت في المرتبة الـ 64 عالمياً والسادسة عربياً، وتعتبر في المرتبة الثامنة ضمن منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، حيث تسبقها الامارات، قطر، السعودية، إسرائيل، الكويت، البحرين وعُمان، بينما يليها المغرب والجزائر، واستطاعت الأردن تخفيض عجز الموازنة بشكل نسبي، كما شهدت

تطوراً في مجالات التعليم وتطوير السوق المالي، كما لديها القدرة على الاستفادة أكثر من قربها الجغرافي من دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، وذلك مقابل المرتبة الـ 68 عالمياً في تقرير 2014 والمرتبة 71 في تقرير 2012، كما بين التقرير أن الأردن ما زالت تواجه عدداً من التحديات في مقدمتها ارتفاع البطالة بين الشباب تتجاوز الـ 31%، كما تتحمل المملكة أعباء بسبب وجود اللاجئين السوريين(تقرير التنافسية العالمية، سنوات متفرقة).

3-2 التنافسية في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر المتغيرات العالمية خاصة في ظل العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي من أكثر المحركات وراء استراتيجية تنافسية الإمارات، واعتمدت نهجاً محدداً للارتقاء بتنافسيتها وتعزيز نموها المستدام، وتعمل الامارات ضمن مجموعة واسعة النطاق من السياسات والإجراءات التنافسية لتمكين الدولة من بناء استراتيجيات التنمية والتحول الاقتصادي وذلك من خلال الاستفادة من مزايا الدولة التنافسية، وعبر تأسيس منظومة تعمل على تطوير الموارد البشرية ورأس المال والثروات الطبيعية واستغلالها بكفاءة عالية، وتعزيز الإنتاجية في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، هذا ويلعب القطاع الحكومي والخاص في الدولة أدواراً مختلفة ولكنها مترابطة لدعم التنافسية، فتعمل الحكومة على إيجاد العوامل والظروف الملائمة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، بينما يلعب القطاع الخاص دوره لتوليد الثروات من خلال الاستثمار وتوفير الوظائف والابتكار وتحسين المنتجات والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام (الهيئة الاتحادية للتنافسية، 2017).

تقوم (وزارة شئون مجلس الوزراء والمستقبل، 2015، ص 10-12) بمتابعة الأداء الحكومي لجميع الجهات الحكومية الاتحادية من خلال منظومة خاصة بإدارة الأداء الحكومي لحكومة الإمارات ووضع إطار عمل واضح للأداء لتحقيق رؤية الإمارات 2021 والأجندة الوطنية، كما تحرص على متابعة التطوير المستدام للأداء بأساليب تتميز بالسهولة والسرعة والدقة العالية، بالإضافة إلى التأكد من أن الخدمات التي تقدمها تلك الجهات قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، وتتكون تلك المنظومة من أربعة محاور رئيسية هي: إدارة الأداء الخاص بالمؤشرات الوطنية المتعلقة بقياس مدى تحقيق رؤية الإمارات 2021، وتقييم جهود الحكومة في تحقيق الأولويات الوطنية، بالإضافة إلى إدارة الأداء الخاص بمؤشرات الممكنات الحكومية المتعلقة بالمتعاملين والموارد البشرية والموارد المالية ومؤشرات

استراتيجية الحكومة الإلكترونية والذكية، وأخيراً إدارة الأداء المؤسسي من حيث المؤشرات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطط الاستراتيجية للجهات الحكومية.

نتيجة لهذه الجهود أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2015 تحسن مرتبة الإمارات حيث أصبحت في المرتبة الـ 17 عالمياً والثانية عربياً وارتقت عام 2016 لتسجل المرتبة الـ 16 عالمياً والأولى عربياً وكان ذلك محصلة للمركز الثالث عالمياً في محور كفاءة سوق السلع الذي يعد دلالة عالمية على نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في الدولة، ووضوح الرؤى والخطط الاستراتيجية حول أداء وكفاءة سوق الاعمال، والمركز السابع عالمياً في محور البنية التحتية، كإشارة إلى النشاط في مشاريع البنية التحتية في الدولة ودورها في دعم اقتصاد الإمارات وفي جميع المجالات والقطاعات، مما جعلها بيئة جاذبة للاستثمار والأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي مع تواجد مؤسسات حكومية ذات كفاءة وأداء مرتفع، وفي محور المؤسسات جاءت الإمارات في المركز الـ 11 عالمياً نتيجة وجودها في المركز الأول عالمياً في مؤشر "غياب تأثير الجريمة والعنف على الأعمال" والمركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر "ثقة الشعب في القيادة"، ومؤشر "قلة التبذير في الإنفاق الحكومي"، والمركز الثالث عالمياً في مؤشر "قلة عبء الإجراءات الحكومية"، وهو ما يعكس السعي نحو تحقيق الأداء العالي والكفاءة في العمل الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، والمركز الثالث عالمياً في محور "محور الجاهزية التكنولوجية" كل ما سبق تحقق بعد التقدم المستمر في مرتبتها في مؤشر التنافسية العالمية، حيث حققت المرتبة 32 عام 2008، ثم ارتقت للمرتبة 27 عام 2011، ثم إلى المرتبة 19 عام 2013.

ادى هذا التحول الإيجابي للإمارات على خارطة التنافسية العالمية إلى الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية لها وانتزعت مواقع متقدمة ضمن الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً وانضمت لقائمة أفضل 15 اقتصاداً في العالم، وحققت الإنجازات التالية (وزارة المالية الاماراتية، 2017):

- الأولى عالمياً في جودة الطرق، وغياب الجريمة المنظمة، واحتواء آثار التضخم.
- الثانية عالمياً في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الثانية عالمياً في قلة تأثير الجريمة على قطاع الأعمال.
- الثالثة عالمياً في ثقة المواطنين بالقادة والسياسيين.
- الثالثة عالمياً في مؤشر مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة

- الرابعة عالمياً في كفاءة الأسواق.
- الأولى عالمياً في جودة الطرق ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي 2015.

3-3 التنافسية في سنغافورة

سنغافورة لا تتجاوز مساحتها 697 كم مربعاً وذات أربعة مليون نسمة، وتعتبر سنغافورة من دول جنوب شرق آسيا، وعلى أكثر طرق الشحن ازدحاما في العالم، نالت استقلالها عام 1965 وكانت تواجه عديداً من التحديات مثل افتقارها للمياه والموارد الطبيعية، كما أنها كانت تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وعلى الرغم من اقتصادها الهش اتبعت سنغافورة سياسات اقتصادية شجعت التجارة والاستثمار ونتيجة لذلك ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10% حتى عام 1980 وتعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن من بين الأعلى في العالم، إذ أنها بلغت 87100 دولار سنوياً، وتحتل سنغافورة وباستمرار مرتبة متقدمة باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم (CIA Factbook, 2017).

استفادت سنغافورة من حجمها الصغير، وذلك باتباع أسلوب تدريجي في التحول الاقتصادي وإعادة صياغة السياسات، كلما دعت الحاجة إلى ذلك للاستجابة للظروف الدولية السريعة التغير، ويستند نجاح سنغافورة كلياً على الاستثمارات والتجارة الأجنبية.

تشمل الأساليب التي أثبتت فعاليتها في الارتقاء بتنافسية سنغافورة ما يلي:

- إبراز رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج.
- التركيز بشكل مكثف على هدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية مما أدى إلى رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 2.8 بليون دولار في عام 1970 إلى 7.19 بليون دولار في عام 1980 وإلى حوالي 120 بليون دولار في عام 1995 وإلى 353 بليون دولار عام 2016.
- جذب الاستثمار الأجنبي بسبب البيئة الاقتصادية المتحررة، فالمؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل استثماراتهم وليس إعاقتها.
- تم تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من 40% في عام 1986 إلى 26%، كما تم مزيد من التخفيضات بعد ذلك.

- تم فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفقاً لنفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.
- لا يوجد حد أدنى للأجور ولا تعويضات عن البطالة.
- معدلات النمو المتحققة مثيرة للإعجاب وقد أدت إلى نقص في البطالة وبالتالي إلى معدلات أعلى في الأجور.
- تتمتع حقوق الملكية الفكرية في سنغافورة بالحماية، كما أن معدلات القرصنة هي الأدنى في آسيا.
- التركيز القوي على التعليم، بما في ذلك التعليم الفني، ومركز بوجه خاص على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة.
- رائدة في اقتصاد المعرفة.
- التركيز القوي على البنية التحتية والتكنولوجيا: يشمل ذلك المتطلبات الأساسية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تتصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.
- سنغافورة من الدول الأولى في العالم من حيث قوة شبكة اتصالاتها.

نتيجة لهذه الجهود أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2015 تحسن مرتبة سنغافورة، حيث أصبحت في المرتبة الثانية عالمياً حيث احرزت المركزين الأول أو الثاني في الغالبية العظمى من محاور التنافسية الاثني عشر ماعدا المحاور التالية: محور حجم السوق نظراً لانخفاض عدد سكانها مسجلة المرتبة الـ 35 ومحور بيئة الاقتصاد الكلى حيث جاءت في المرتبة الـ 12 ومحور تطور بيئة الأعمال، ومحور الابتكار في المرتبة 9 ومحور الجاهزية التكنولوجية في المرتبة الـ 5 ومحور تطور الاعمال في المرتبة الـ 18، وذلك مقابل المرتبة الثالثة عالمياً عام 2010.

بعد استعراض التجارب الدولية السابقة في التنافسية تبين أنه رغم اختلاف الظروف الاقتصادية التي تواجهها كل دولة إلا أن هناك العديد من الخصائص التي تشترك فيها هذه الدول في التعامل مع تعزيز قدراتها التنافسية وهو ما يمكن أن يستفيد منه الاقتصاد المصري لتحقيق هدف الارتقاء بتنافسيته العالمية وهو ما يمكن إيجازه فيما يلى:

اعتمدت هذه الدول نهجاً محدداً مرتكزاً على عناصر محددة للارتقاء بتنافسيتها وتعزيز نموها المستدام مستقبلاً.

- اتبعت هذه الدول أسلوب تدريجي في التحول الاقتصادي وبناء استراتيجيات التنمية التي تقوم على أساس الاستفادة من مزايا الدولة التنافسية، مع إعادة صياغة السياسات القائمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك للاستجابة للظروف الدولية السريعة التغير.
- ركزت هذه الدول في البداية على دعم الاستراتيجيات في قطاعات محددة خاصة القطاعات التي ستسهم في تخفيض تكاليف الطاقة على الدولة وفي تحسين المستوى المعيشي والاستفادة من فرص العمل التي ستوفرها هذه القطاعات مع أهمية تأسيس منظومة تعمل على تطوير الموارد البشرية ورأس المال والثروات الطبيعية واستغلالها بكفاءة عالية، وتعزيز الإنتاجية في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- اهتمت هذه الدول بالتكامل والترابط بين القطاعين العام والخاص بحيث تعمل الحكومة على إيجاد العوامل والظروف الملائمة لتشجيع تنمية القطاع الخاص حتى يلعب القطاع الخاص دوره في توليد الثروات من خلال الاستثمار وتوفير الوظائف والابتكار وتحسين المنتجات والخدمات مع التركيز بشكل مكثف على هدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية وبما يحقق النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

ساهمت هذه الاستراتيجيات في تقدم هذه الدول في مؤشر التنافسية العالمي وهو ما تسعي مصر لتحقيقه، وبالتالي فإن هناك إمكانية لاتباع سياسات تساهم في الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري وهو ما يوضحه المبحث التالي.

المبحث الرابع : آليات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري

رغم تدني تنافسية الاقتصاد المصري مقارنة ببعض دول الجوار بل واستقرارها عند مركز متأخر إلا أنه مازال هناك فرصاً واعدة تنبؤ باقتصاد أكثر تنافسية حال استغلالها، كما أن هناك عقبات يجب التغلب عليها، وهو الامر الذي يتطلب تطبيق سياسات إصلاح منهجية وفعالة، وهنا تلعب السياسات الاقتصادية دوراً مهماً في دعم تنافسية الاقتصاد المصري، التي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات، أي أن تحقيق هذه العناصر للتنافسية لن يحدث بشكل تلقائي بل يتطلب ضرورة صياغة خطة عمل متكاملة تضم في جوانبها

خطط للتشغيل، وتوفير مناخ استثمار داعم للابتكار وريادة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير البنية الأساسية، وتنمية المهارات البشرية، وتوفير بيئة تعليمية عالية الجودة.

4-1 الفرص المتاحة للارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري

تتمثل الفرص التي تمكن من الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري في:

- اتساع حجم السوق الاستهلاكي في مصر.
- تنوع مصادر الاقتصاد المصري وتطوره نسبيا مقارنة ببعض الدول.
- اعتماد الاقتصاد المصري المتزايد على الصناعات ذات القيمة المضافة.
- العلاقات التجارية الوطيدة مع السوق الأوروبية.
- الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الجنيه المصري في الفترة الأخيرة رغم ما اقترن به من آثار سلبية عدة من الممكن أن تساهم بشكل فاعل في تحسين تنافسية الصادرات المصرية وتخفيض عجز الميزان التجاري حال تحسين جودة هذه الصادرات، وزيادة حجمها، والنهوض بالمنظومة اللوجستية الداعمة للتصدير (حلمي، 2015، ص 17-18).
- انخفاض سعر البترول في الآونة الأخيرة مما يخفف من أعباء فاتورة دعم الطاقة التي تعتبر أحد الاسباب الجوهرية في تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يخفف من تداعيات الإصلاحات المرتبطة بتخفيض دعم الطاقة على التضخم (المجلس الوطني المصري للتنافسية، 2017).
- حققت عديد من القطاعات الاقتصادية معدلات نمو موجبة خلال عام 2016، تشمل أهم هذه القطاعات التشييد والبناء والاتصالات والكهرباء والنقل والتخزين (مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017).

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر التي زادت بنحو 49% لتصل إلى 6.9 مليار دولار عام 2015 إلا أنها ماتزال ضئيلة عند مقارنتها بما تحقق عام 2008 والذي شهد أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر والذي سجل 13.2 مليار دولار بنسبة نمو 19.8% بالمقارنة بالعام السابق وفي جميع السنوات لم يتعدى نصيب مصر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي نسبة 0.9% (الحداد، 2015، ص25)، هذا وساهم في نمو تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عام 2015 التوسعات التي شهدتها فروع الشركات الأجنبية في عديد من القطاعات أهمها (وزارة المالية، 2017):

- القطاع المالي (البنك التجاري الدولي وشركة القلعة) والشركة العالمية لصناعة الأدوية فايزر.
- قطاع الاتصالات بشراء (شركة Eaton Towers البريطانية) حصة في خدمات أبراج التليفونات المحمولة.
- قطاع الغاز الطبيعي باستمرار شركة إيني (الإيطالية) بالاستثمار.

- تحتل مصر المرتبة الـ 122 على مستوى العالم في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام 2016، محققة تقدم في هذا الترتيب مقارنةً بتصنيف عام 2015، حيث صنفت في المرتبة 126 عالمياً (Doing Business Report, 2015-2016).
- مساندة صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الوطني على مدى السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى المساندة الدولية الواسعة لهذا البرنامج من جانب مؤسسات إقليمية ودولية كالبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية ودول الخليج والصين ودول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، وهو ما يعد عاملًا مهمًا لزيادة الثقة وطمأنينة المستثمر المحلى والأجنبي لتحقيق دفعة جديدة في النشاط الاقتصادي.
- بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يؤتى ثماره الأولية خلال العام المالي 2017/2016، حيث انخفض العجز الكلي للموازنة إلى 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2016 مقارنة مع 12.5% في السنة المالية السابقة. كما شهدت "زيادة كبيرة" في شراء الأجانب لأذون وسندات الخزانة لتصل إلى 13 مليار دولار في نهاية السنة المالية مقارنة مع مليار دولار في بدايتها، كما ارتفع رصيد الاحتياطي الأجنبي، كما شهدت مؤشرات البورصة المصرية مؤخرا ارتفاعات كبيرة في ظل زيادة كبيرة في حجم التعاملات وفي مشتريات المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى زيادة موارد الجهاز المصرفي بالعملة الأجنبية بشكل كبير منذ تحرير سعر الصرف (وزارة المالية، 2017).
- الجهود الإصلاحية الطموحة للنهوض بالتنافسية الوطنية مثل إطلاق المشروعات القومية كمحور قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع المليون ونصف فدان، ودعم البنية التحتية المتمثل في إنشاء طرق وكباري جديدة خاصة في الصعيد، ودعم مشروعات الطاقة مما إلى

ادي إلى استقرار الكهرباء، مع إطلاق المشروعات الاستثمارية العملاقة، إلا أن اغلب هذه المشروعات سوف تؤتي ثمارها في المدى المتوسط والمدى الطويل.

- استراتيجية 2030 والتي تتضمن محاور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشمل آليات ومؤشرات واضحة للمتابعة والتقييم، وتتبع مبدئ الشفافية بإطلاق تقارير متابعة ربع سنوية لها.

2-4 تهديدات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري

اتجه الاقتصاد المصري إلى الإصلاح القائم على الأخذ بآليات السوق الحر، وما يتطلبه ذلك من تحرير للدعم وتعويم الجنيه ودعم تنافسية الاقتصاد، وإعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي مع حماية الطبقات الفقيرة، والمحافظة على الطبقة المتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، غير أن المؤشرات الاقتصادية أشارت إلى تراجع عديد من المؤشرات الاقتصادية من أهمها:

- انخفاض نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالي عام 2016، فبعد أن شهد عام 2015 تحسن وصل إلى 4.2% بعد سنوات من تراجع النمو الاقتصادي نتيجة للظروف السياسية الداخلية، والظروف الإقليمية غير المواتية، إلا أن أزمة النقد الأجنبي العميقة عام 2016 خلفت وراءها معدل نمو بطئ ليسجل 3.3%، هو ما يرجع إلى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2016):
  - أزمة النقد الأجنبي التي حجمت الإنتاج.
  - تراجع حجم الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع مستوى التضخم.
- ارتفاع معدلات التضخم السنوي كانعكاس مباشر لتحرير سعر صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.
- تعرضت الطبقة الوسطى نتيجة للإجراءات التقشفية التي تبنتها الحكومة في إطار برنامج "الإصلاح الاقتصادي" للترحيل إلى درجة أدنى من شرائح المجتمع، إذ تقلصت بنحو 48% وبانخفاض قدره 2.8 مليون بين عام 2000 وعام 2015، ويرجع ذلك إلى (Credit Suisse Group, 2016):
  - رفع أسعار الكهرباء وفقا لشرائح الاستهلاك.
  - فرض ضريبة القيمة المضافة بنحو 13% بدلا من ضريبة مبيعات كانت تقدر بنحو 10%.
  - اتخاذ البنك المركزي قراراً بتعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

- بلغ معدل الفقر في عام 2015 نحو 27.5% ومن المنتظر أن يتزايد معدل الفقر مع موجة التضخم ودخول شريحة أكبر تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولار/ اليوم.
- ارتفعت أسعار السلع المحلية، والمستوردة على السواء نتيجة لأثر قرار التعويم على معدلات التضخم، وسجل المؤشر الأساسي لأسعار المستهلكين ارتفاع ملحوظ بين عامي 2015، و2016 على أساس شهري ليسجل أعلى مستوي له في عامين وتخطى معدل التضخم حاجز 20%، وارتفع سعر الدولار من 8.88 جنيهات إلى معدلات تتراوح بين 19 و20 جنيهاً للدولار الواحد (البنك المركزي المصري، 2016).
- شهدت الموازنة العامة عجزاً مستمراً على مدار السنوات ويشهد تزايداً مطرداً من عام إلى آخر، وقدر العجز في موازنة العام المالي 2016 بنحو 319.46 مليار جنيه وبنسبة 9.8% من الناتج المحلي، مقابل نحو 11.5% خلال العام المالي 2015.
- تضخم الدين العام بشقيه المحلي والأجنبي باطراد وهو ما يعتبر مؤشراً خطيراً وأحد مظاهر الازمة المالية في مصر، حيث قاربت المديونية نحو 95% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتسارع وتيرة الاقتراض من الداخل لتمويل عجز الموازنة، ومن الخارج لتوفير احتياجات البلاد من النقد الأجنبي بعد أن شهدت مصادره تراجعاً حاداً أهمها تراجع تحويلات العاملين بالخارج وكذلك ايرادات القطاع السياحي وقناة السويس.
- بلغ عجز الميزان التجاري 40 مليار دولار، وسجلت التجارة الخارجية لمصر نحو 85 مليار دولار سنوياً، بقيمة واردات 60 مليار دولار وقيمة الصادرات نحو 24.3 مليار دولار ومن ثم انخفاض نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات، ووصل عجز الميزان التجاري إلى نحو 11.7% عام 2015/2014 (البنك المركزي المصري، 2015/2014، ص 74).
- بلغ معدل البطالة نحو 9.2% عام 2010، بينما شهد تزايداً مطرداً في الأعوام التالية بسبب الأحداث السياسية الداخلية، وبدول الجوار وارتفع معدل البطالة إلى نحو 12.5% عام 2016.

3-4 آليات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري

تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي كان محصلة للتدهور المستمر لانخفاض ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات "المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور الأعمال والابتكار والتطوير و"محفزات الكفاءة" وبالتالي كان محصلة لتدهور أداء مصر في معظم الركائز الاثنتي عشرة لمكونات

هذه المؤشرات الثلاثة، ومن ثم فإن الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري تأتي من التقدم في ركائز هذه المؤشرات، خاصة مؤشر "محفزات الكفاءة" وذلك لما له من أهمية كبيرة في التأثير على ترتيب مصر بسبب ترجيحه بوزن 50% عند حساب مؤشر مصر العام في تقرير التنافسية العالمي، إضافة إلى مساهمته في الثبات النسبي الذي يحققه مؤشر التنافسية الكلي مقارنة بالعام السابق، وبناء عليه فإن مؤشر "محفزات الكفاءة" لابد أن يحظى باهتمام خاص عند صياغة السياسات الداعمة للارتقاء بترتيب مصر التنافسي على المستوي الكلي مثل السياسات الداعمة لأسواق السلع، والعمل ورأس المال، مع الاهتمام بصفه خاصة بالتعليم العالي والتدريب حيث ينخفض ترتيب مصر مقارنة بالدول المماثلة في مرحلة التنمية، وفي إطار الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري يجب استهداف تحقيق العوامل التالية:

4-3-1 تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

تغير دور الحكومة الهادف لزيادة القدرات التنافسية للدولة من الشكل التقليدي والمتمثل في التدخل المباشر في إجراءات الحماية والداعم للأنشطة الإنتاجية إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال المحفزة لإقامة الأعمال في الأسواق المحلية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات والممارسات الاقتصادية المختلفة (نوير، 2003، ص1) والتي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتخلق المناخ الملائم لذلك.

يعد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من أهم آليات الارتقاء بالاقتصاد المصري، حيث أشار تقرير التنمية في العالم على أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بمخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار (Elasrag, 2013,p.14) ويتم ذلك من خلال تحسين مؤشراته والمتمثلة في تقليص العجز الحكومي، زيادة معدل الادخار القومي، الحد من التضخم، وتخفيض حجم الدين الحكومي، ولتحقيق ذلك وضعت الحكومة المصرية برنامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي تم توقيعه في نوفمبر 2016، وذلك بهدف تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية، والسعي لزيادة الطاقة الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعي وزيادة التصدير، وزيادة معدلات التشغيل من خلال إيجاد فرص عمل حقيقية جديدة، مع توفير الحماية للفئات المستهدفة من خلال برامج اجتماعية تتسم بالاستهداف والكفاءة وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية وفي الخدمات العامة الرئيسية المقدمة للمواطنين، بالتالي استعادة

الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري وزيادة تنافسيته (وزارة المالية، 2017)، وتتمثل المستهدفات الرئيسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري في:

- **خفض عجز الموازنة العامة للدولة:**

بلغ العجز الكلى في الموازنة العامة لعام 2017/2016 نحو 10% من الناتج المحلى الإجمالي وصاحبه تراجع محدود في حجم الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلى، وعلى المدى المتوسط يستهدف البرنامج تخفيض العجز مع عام 2018/2017 إلى أن يبلغ العجز الكلى نحو 3.9% عام 2021/2020 ارتباطا بالنمو الاقتصادي وخفض تكلفة خدمة الدين على المدى المتوسط وبحيث ينخفض الدين الحكومي خلال الخمسة أعوام القادمة.

- **النمو الاقتصادي**

تحقيق النمو الاقتصادي لنسبة في حدود 4% خلال العام المالي 2017/2016 ويتم ذلك من خلال وضع إطار لسياسة مالية متوسطة الأجل للتصدي لأمور طويلة الأجل تستوجب الاهتمام بها مثل جودة النمو، وإنتاجية العمال، والقدرة التنافسية، وخلق فرص العمل.

- **توحيد سعر الصرف:**

تطبيق نظام حر لإدارة سوق الصرف يسمح بتوحيد سعر الصرف وإعادة بناء الاحتياطي النقدي والقدرة على تحمل الصدمات يصاحبها سياسة نقدية تقييدية للسيطرة معدلات التضخم، وفي نفس الوقت تقوية شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام الموجه للفئات الأولى بالرعاية للحد من آثار الإجراءات الإصلاحية.

- **الضرائب:**

تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ووضع نظام ضريبي جديد ومبسط للمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

- **ترشيد دعم الطاقة:**

شكلت مخصصات دعم الطاقة أكبر من المخصص في الموازنة للصحة والتعليم (حندوسة، 2010، ص15)، لذلك شملت الإصلاحات على ترشيد دعم الطاقة تدريجيًا على مدى 3–5 سنوات، ومن المفترض أن يسهم إصلاح منظومة دعم الطاقة في تصحيح نظم الحوافز نحو الصناعات كثيفة

العمالة بدلًا من الاعتماد الأكبر على الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة ورأس المال، كما يساعد الإصلاح الجاري في نظام دعم الطاقة على الحد من مظاهر عدم كفاءة الإنفاق، ويتيح فرصة أكبر للإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى البنية التحتية خاصة، وأنه إلى جانب أن الدعم يزاحم الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى البنية التحتية فإنه يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك (وزارة المالية، 2017).

- **الإنفاق الاجتماعي:**

شملت الإصلاحات إعادة ترتيب الأولويات في صالح البرامج الاجتماعية، حيث تعتزم الحكومة القيام بإنفاق إضافي يعادل نحو 1% من الناتج المحلى الإجمالي على برامج الحماية الاجتماعية وفي مقدمتها الدعم النقدي ودعم السلع التموينية، ويهدف البرنامج إلى الاستبدال التدريجي لدعم الطاقة ببرامج اجتماعية أكثر كفاءة في استهداف الفئات الأولى بالرعاية، فقامت الحكومة بزيادة قيمة دعم السلع التموينية من 15 جنيهاً للفرد شهريًا إلى 21 جنيهاً للفرد شهريًا، واستهداف زيادة أعداد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" إلى 1.7 مليون مستفيد في نهاية العام المالي 2017/2016، بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية الأخرى كمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل وبرامج الإسكان الاجتماعي والتغذية المدرسية، فضلاً عن الإنفاق على التعليم والصحة، وبرامج الدعم الأخرى، وتطوير البنية التحتية وبما يدعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين (وزارة المالية، 2017).

- **خفض معدلات البطالة:**

يسعي برنامج الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة إلى دعم وخلق فرص العمل لخفض معدلات البطالة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وهو ما من شأنه خفض معدلات البطالة إلى نحو 10% في عام 2019/2018 ثم إلى نحو 6.7% في عام 2021/2020 مع تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال من أجل توفير فرص عمل للشباب ودون تحميل الدولة عبء تشغيل الخريجين في الحكومة والقطاع العام.

- **تحفيز الصناعة:**

يتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إصلاحات هيكلية مهمة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الصناعات المحلية خاصة الموجهة للتصدير وإزالة المعوقات التي تقابلها، كما يستهدف البرنامج أن يحقق الاستثمار المحلى والأجنبي والصادرات معدلات نمو مرتفعة تقود النمو في الفترة القادمة بدلاً من الاعتماد على الاستهلاك الممول بالاستدانة كمحرك للنمو، مع الاعتماد على خلق سوق تنافسية وافساح المجال للقطاع الخاص، وتوفير بيئة مناسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة لخلق مزيد من التنافسية، وذلك من خلال اعتماد قانون التراخيص الصناعية الجديد، وتبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية عن طريق إعداد مشروع قانون الإفلاس، ووضع خطة عمل لرفع كفاءة منظومة دعم الصادرات، مما يسهم في تحقيق نمو احتوائي وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات المصرية.

4-3-2 الشفافية وتحسين الحوكمة الديمقراطية

أشار تقرير التنمية في العالم إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بمخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار وأن وضوح ومعلومية السياسات وحده يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30% (Elasrag, 2013,p.14)، لذلك فإنه من الأهمية الحد من الفساد وتبنى ممارسات الشفافية وتحسين الحوكمة الديمقراطية من خلال:

- اتخاذ الإجراءات وتقديم الضمانات لتحقيق شفافية أكبر لنشاط المؤسسات الاقتصادية والمساءلة في عملية الإدارة وصنع واتخاذ القرار.
- دعم المجالس الشعبية المحلية لرفع قدراتها في مواجهة الفساد لتتمكن من الرقابة والمتابعة في تقديم الخدمات.
- تحسين قدرة المجتمع المدني لتحفيز مجتمعاته المحلية لضرورة تحقيق قدر أعظم من المساءلة والشفافية (حندوسة، 2010، 22).

4-3-3 تحسين مناخ ممارسة الأعمال وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:

اتباع السياسات العاجلة الداعمة لتحسين مناخ ممارسة الأعمال وتهيئة البيئة الاستثمارية ومن أهمها:

- تحديد عدد من المشروعات التي يمكن من خلالها تحقيق تحسن ملموس على المدي القصير.
- توفير بيئة مستقرة للاستثمار ترقى إلى المعايير الدولية وتعزز من ثقة رجال الأعمال في الاستثمار.
- التحسين المستمر في الإجراءات الإدارية.
- الربط بين الحوافز المقدمة والأهداف المخططة (توفير فرص العمل، وتنمية الصادرات، واستقطاب التكنولوجيا، واستقطاب الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التي يتمتع بهما، ..الخ).
- تقديم حوافز مغرية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية مثل توفير البنية التحتية، والمساعدة في دراسات الجدوى، ورد جزء من تكلفة الاستثمار، والاهتمام بالتسويق والترويج، والحماية من انتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ودخولهم بحرِية إلى الأسواق.
- تقديم حوافز ضرائبية مثل الإعفاء الكامل من الضرائب الجمركية على السلع الإنتاجية، من ضرائب الدخل والمبيعات على المشروعات المقامة في المدن الجديدة مع حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي وإزالة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية مثل الرسوم الإدارية في الجمارك.
- إعطاء امتيازات خاصة للمشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية التي تتمتع بالقدرة على الابتكار وناقلة للمعرفة والتكنولوجيا، وتشجع العمل الحر الموجه نحو النمو وليس العمل المؤقت للشباب من خلال تقديم المساعدات الفنية والتسويقية.
- الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي في مصر خاصة مع ربط نهج التنمية المستدامة بالإنتاج للتصدير وتعظيم الاستفادة من أن يكون القطاع الزراعي مصدرًا للنمو الاقتصادي وللنهوض بالقدرة التنافسية حيث أنه يمتلك القدرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي، وزيادة التشغيل، وتعظيم دخول المزارعين، وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى النمو المتوازن والمطرد (المركز الوطني المصري للتنافسية، 2017)

- تقوية وتشجيع القطاع الخاص وجذب مزيد من الاستثمارات كأولوية إصلاحية ملحة في الوقت الراهن.
- دعم مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة أية مخاطر محتملة في المستقبل.
- تحسين الآليات المنظمة للحوافز المشجعة على الاستغلال التجاري لبحوث الجامعات ومعاهد البحوث المصرية.
- إتاحة فرص أفضل للحصول على التمويل المناسب مع المشروعات المختلفة.

4-3-4 تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية:

أصبحت الدول والمؤسسات مهما كانت إمكانياتها وقدراتها لا تستطيع المحافظة على موقعها التنافسي إذا اعتمدت الأساليب والاستراتيجيات التقليدية في عصر الثورة التكنولوجية والعولمة الاقتصادية، ولابد لها أن تعتمد على الابتكار الذي يعتبر أحد أهم الركائز القوية لبناء وتعزيز وتنمية القدرة التنافسية واستدامتها، لذلك أصبح من الأهمية ضرورة تبني سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد تنطلق من الاقتصاد الإبداعي وذلك من خلال:

- ضرورة أن يعمل قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني بشكل تعاوني من أجل تشكيل منظومة تعليمية متكاملة، وتمكين البيئات التي تعزز الابتكار (World Economic Forum, 1996).
- تنمية فرص الاستثمار في مراكز البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، والجامعات والمعاهد المرتبطة بالإبداع، وحضانات ومراكز الابداع، وأقسام البحوث والتطوير داخل المؤسسات، والمختبرات وشركات الخدمات التكنولوجية، ومكاتب براءات الاختراع، ...الخ (الحداد، 2016، ص70).
- اتخاذ التدابير اللازمة لنقل المعرفة من المؤسسات البحثية إلى السوق كقضية أساسية في خلق بيئة داعمة.
- وضع رؤية واستراتيجية قومية للعلوم والتكنولوجيا مرتبطة بقضايا التنمية.
- رفع مرتبات الباحثين ورفع حالة المرافق في الكثير من المؤسسات البحثية.
- حل مشكلة استنزاف العقول لخلق الولاء والانتماء لهذه العقول بأوطانها وذلك بتيسير حياة متميزة لهم مع اتخاذ التدابير التي ترغب الباحثين الذين يحصلون على درجات علمية من دولة متقدمة إلى العودة إلى المؤسسات القومية مرة أخرى.

4-3-5 تنمية المهارات البشرية

إن ترتيب مصر المتأخر فيما يخص مؤشرات التنافسية العالمية يرجع بدرجة كبيرة إلى بعض مواطن الضعف التي تشمل تدني مستوى كفاءة سوق العمل، وانخفاض مستوى جودة المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يتطلب:

- العمل على تقليل الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال رسم خريطة للمهارات البشرية التي يتطلبها سوق العمل لتحقيق المقابلة الفعالة ما بين الطلب والعرض في سوق العمل.
- العمل على ترسيخ قيمة العمل في المجتمع المصري.
- توفير مخصصات كافية للارتقاء بالتعليم والتدريب.
- اتباع التمكين الاقتصادي والمتمثل في توفير العمل اللائق بدعم منظومة تعليمية متكافئة تشمل كافة القطاعات.
- العمل على زيادة مرونة أسواق العمل، وربط الأجر بالإنتاجية، وتقديم تعليم وتدريب يستجيب لمتطلبات السوق وتؤهله للتنافس العالمي.
- السعي لتوفير ورفع المتطلبات المهارية لسوق العمل (المهارة الإنتاجية والتسويقية والإدارية والتشغيلية).
- توفير معلومات عن الوظائف الخالية في مصر والخارج لتسهيل وصول المصريين الباحثين عن عمل إلى الوظائف المناسبة لهم في مصر والخارج.
- وجود روابط وثيقة بين مقدمي التعليم الفني والتدريب المهني وبين أصحاب الأعمال لتحديد محتوى المناهج وفقاً لمتطلبات العمل.
- خضوع المدربين للتدريب المستمر في ظل برامج تدريب محددة بناءً على متطلبات أصحاب الأعمال، وإنشاء مؤسسات معتمدة للتدريب تعمل في إطار نظام متكامل لضمان الجودة والاعتماد.

4-3-6 الكفاءة التصديرية

تتمثل أهم الأساسيات التصديرية التي يجب إتباعها لزيادة الصادرات والارتقاء بها لتستطيع المنافسة العالمية في:

- إزالة معوقات التصدير والسعي على تبوأ مكانة تصديرية متميزة تكون نابعة من معدلات مرتفعة من الإنتاجية.
- توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل.
- الاهتمام بالمشاركة في الأسواق العالمية بجودة عالية وسمعة طيبة، والسعي للاندماج في السوق العالمي.
- إزالة تشوهات التعريفات الجمركية سواء الهيكلية أو الإجرائية.
- تخفيض تكاليف التصدير من خلال تخفيض التكاليف اللوجستية وتكلفة التداول في الموانئ، وبحيث يساهم ذلك في تحسين الميزان التجاري، ...الخ، ويتطلب ذلك التغلب على بعض التحديات (حندوسة، 2010، ص46):
  - الأول: هو تغيير هيكل الصادرات الحالي من الصادرات التي تعتمد على الموارد والمنتجات الأولية إلى هيكل به نسبة أكبر من الصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية.
  - الثاني: مراعاة المعايير الصحية الخاصة بالمنتجات الغذائية المصدرة وخاصة إلى الاتحاد الأوروبي.
  - الثالث: إدراك أن منافسة الواردات الآسيوية جعلت من الامتثال للمعايير العالمية مسألة جوهرية.

4-3-7 إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية

تأتى الحاجة إلى إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية كواحدة من أهم آليات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري وذلك من خلال:

- توفير البيئة التنظيمية والتشريعية للمشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الاستثمار بصفة عامة وفي الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والتدريب بصفة خاصة.
- مراجعة الدولة والأجهزة التشريعية لقانون الجمعيات الأهلية من أجل توفير بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني مع إتباع أسلوب يتسم بالتشاور والمشاركة في عملية تعديلات القوانين ويتيح لها العمل كشريك للحكومة في عملية التنمية مع مراعاة الالتزام بالمعايير الدولية.
- تحديث الجهاز الإداري للدولة واتباع أساليب وممارسات الإدارة الرشيدة.

- تحديث النظام التشريعي، وسرعة الفصل في منازعات الاستثمار وقضايا القانون المدني، وتبسيط إجراءات التقاضي.
- إزالة العوائق أمام متطلبات عملية التسجيل والترخيص، وتوسيع نطاق الأنشطة المسموح بها، وإزالة القيود والضوابط المفروضة على التحويلات المالية.

4-3-8 كفاءة وجودة الأسواق والمؤسسات والقطاعات الإنتاجية

إن التحديات الجديدة وتوجه العالم المتقدم نحو المزيد من المنافسات تفرض على الدول أن تضع معايير جديدة للإدارة الاقتصادية حتى تتمكن من دخول المنافسة الدولية باقتدار، ويتحقق ذلك من خلال:

- السعي لتحقيق كفاءة الأسواق والتحول نحو أنشطة أكثر إنتاجية، وعمل إصلاحات هيكلية تحقق توزيعاً أفضل للموارد.
- تقديم الحوافز والإصلاحات الضرائبية.
- الربط بين الأهداف والنتائج سواء في القطاع الإنتاجي للسلع أو تقديم الخدمات وفي قطاعات البنية الأساسية.
- تطبيق مفاهيم موازنات الأداء، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بفصل الملكية عن الإدارة.
- زيادة قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية.
- توجيه اهتمام أكبر لعملية التنمية الزراعية وزيادة الاستثمار فيه من خلال(حندوسة، 2010، ص96-99):
  - العمل على تطوير القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي.
  - تقوية الروابط بين مراكز البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي.
  - توفير المدخلات الزراعية في التوقيت المناسب بأسعار مقبولة وتطوير ومتابعة أسواقها.
  - وضع خطط استراتيجية للتعامل مع تحدي توفر الأرض وكفاءتها الإنتاجية وتدهور جودتها في المستقبل.
  - التعامل مع مشكلة ندرة الموارد المائية.
  - تطوير وتبسيط التشريعات التي تحكم استخدام الأراضي التي تضم عديد من المؤسسات والوزارات.

- المنافسة من خلال تميز سعر المنتج المصري ويتم ذلك من خلال الحد من ارتفاع تكاليفه مقارنة بمثيله في الأسواق الخارجية، مما يتطلب خفض التكاليف اللوجستية للمواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وخفض معدلات الضرائب والجمارك والأعباء المحملة عليها ورفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة الإدارية والتسويقية وغيرها من العوامل (Botham, 1999,P.4-5).
- العمل على تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة، ورأس المال، والمواد الخام، والطاقة، والمعرفة، ...) بهدف الوصول إلى منتَج عالي الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.
- تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها سواء من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي (Botham, 1999,P.16-19).

4-3-9 الارتقاء بخدمات النقل:

لم يتمكن قطاع النقل في مصر من مواجهة التطور الهائل في وسائل ووسائط النقل على المستويين النقل الدولي والنقل الداخلي، فوفقاً لبيانات البنك الدولي للتقييم الدولي لشبكة النقل في مصر، أظهر أن ترتيب مصر في مؤشر سهولة ترتيبات النقل بأسعار تنافسية سجل المرتبة الـ77 من إجمالي 160 دولة عام 2016، ورغم أنها تشير إلى تحسن وضع مصر عن عام 2010 الذي سجل المرتبة الـ 110 إلا أنها مازالت في مرتبة لا تحقق أي مزايا تنافسية لشبكة النقل في مصر، وأشار إلى أن أفضل شبكات النقل في مصر هي شبكتي النقل الجوي والنقل البحري وأنهما يحققان تحسناً من عام لآخر إلا ان النقل الجوي والنقل البحري لابد من مكمل لهما سواء الطرق أو بالسكك الحديدية، وشبكة النقل بالسكك الحديدية تعانى من عديد من نقاط الضعف إلا أن تقييمها العام أفضل حالاً من تردي أوضاع النقل البرى في مصر والتي تعانى من القصور في تنمية وسائل نقل بديلة لها أو تنمية وتطوير المتاح منها، ويمكن الارتقاء بالأداء المنخفض لشبكة النقل بصفة عامة في مصر بالتغلب على هذه المشكلات من خلال:

- فض تضارب الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المتعددة المسؤولة عن النقل مع تحديد دقيق لدور كلاً منهم.

- العمل على توافر خدمات النقل بالكم وبالمستوى والتكلفة المناسبين.
- توضيح الرؤية للمستثمرين لتشجيعهم على الدخول في الاستثمار والمشاركة في هذه الخدمة، مع وضع حوافز دافعة للقطاع الخاص والاستثماري للمشاركة في مشروعات النقل.
- العمل على مواكبة القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعمليات النقل للتطورات والتحولات الجديدة بهذا القطاع.
- ضمان توافق خطط النقل الشاملة مع خطط وأنشطة التوطن الصناعي والتجاري والعمراني.
- تقديم نوعية مرافق البنية الأساسية للنقل بالكم الكافي وقادرة على مساندة التنمية الاقتصادية، وتقليل الفجوات في قدرات البنية التحتية للنقل في الحضر والريف.
- تطوير اللوائح التنظيمية والأنظمة المالية لتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص على الاستثمار في النقل وفي القطاعات والخدمات المرتبطة به، وإقامة مرافق البنية الأساسية، التي يهيمن عليها في العادة القطاع العام لكونها تستغرق وقتًا طويلاً حتى تدر عائدًا ولكنها تمثل اتجاه النمو الاقتصادي في المستقبل (مثل التكنولوجيا العالية والبحث والتطوير)، تطبيق أكثر صرامة لنظم ومعايير الأمان وتأكيد معايير ونظم الجودة من جانب الحكومة (حندوسة، 2010، 34).
- تصميم المحاور الرئيسة للحركة في شبكة الطرق بما يتماشى مع الأحمال المحورية العالمية (15 طن)، مع اتباع الكود الهندسي لتصميم الطرق.
- الاهتمام بتوزيع حركة نقل البضائع على شبكة الطرق المصرية، حيث وصل حجم المنقول على الطرق البريه إلى ما يزيد عن 93% في ظل غياب دور نقل البضائع بالسكك الحديدية والنقل النهري.
- العمل على التكامل بين مشروعات النقل بقطاعاته المختلفة.

4-3-10 كبح التضخم وحفز المدخرات:

السبب الرئيسي لارتفاع معدلات التضخم في مصر هو انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري مع عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب المحلي بأسعار مناسبة وبجودة لائقة، وهذه الارتفاعات الهائلة والمتتالية في الاسعار تأتى كمحصلة لتداخل وتكامل عاملين: الأول انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار التي ترجع إلى زيادة عجز الميزان التجاري وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات

التي يتم تسوية عملياتها بالدولار عن قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار في مقابل زيادة عرض الجنيه المصري فيرتفع سعر الدولار وينخفض سعر الجنيه فترتفع أسعار الواردات وبالطبع يقوم المستورد بتحميل هذه الزيادة على المستهلك، الثاني نتيجة انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري وذلك في حالة التوسع في الاصدار النقدي بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي، وارتفاع معدلات التضخم ينهش في الثروات المالية المدخرة، ومن أكثر الأسباب الطاردة للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وذلك لصعوبة تقدير التكاليف التشغيلية، ومن ثم تحديد مقدار الأرباح، كما يخشى المستثمرون منعهم من قِبل الحكومة من إخراج أرباحهم بالدولار بسبب احتياج الحكومة إلى العملة الصعبة، واجمالاً يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إتلاف وإفساد الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحدوث تشوهات داخل البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

صاحب التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية انخفاض الفائض الذي كان من الممكن توجيهه للادخار، كما أن معدلات التضخم أصبحت تفوق معدلات الفائدة على الودائع في البنوك وبما يعني أن معدلات الفائدة الحقيقية على المدخرات لدى الجهاز المصرفي تعتبر سالبة، مما قتل الدافع لدى الأفراد للاحتفاظ بمدخراتهم لدى الجهاز المصرفي، ويجعلهم يلجؤون للعقارات والذهب كملاذ آمن لوضع مدخراتهم فيها، ويضاعف من المشكلة اتجاه الجهاز المصرفي لتشجيع الإقراض الاستهلاكي لشراء (السيارات – السلع الاستهلاكية المعمرة) ومع عدم وجود أوعية ادخارية ملائمة تتناسب مع ميول شريحة كبيرة من المجتمع المصري خاصة من يرفضون التعامل مع البنوك ويعتبرونها ربوية مما يضيع على الاقتصاد القومي فرصة الاستفادة من هذه الأموال، ومن اهم سبل الحد من التضخم وحفز المدخرات:

- إصلاح الاختلالات في المصادر الدولارية الرئيسية كقناة السويس من خلال إسباغ قيمة مضافة على خدمة المرور من القناة، كإنشاء مراكز خدمات لوجستية على ضفتي القناة.
- معالجة الخلل في قطاع السياحة وتخليصه من المشكلات التي يعانى منها.
- تهيئة المناخ لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العمل على إجراء إصلاحات في قوانين الاستثمار والسياسة الضريبية وزيادة مستوى الشفافية.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال إجراء إصلاحات جذرية في المنظومة الضريبية لزيادة الإيرادات، مثل الإجراءات الحازمة لمنع التهرب الضريبي.

- تقليل حجم الاستدانة سواء المحلية أو الخارجية إلا في نطاق دفع النمو الاقتصادي للبلاد وضخ استثمارات جديدة، وبمعدل فائدة منخفض، إذ تسيطر خدمة الدين على ثلث النفقات العامة تقريبًا.
- توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع الصادرات ومنح تسهيلات حقيقية لإقامة المشروعات، وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري، ووضع خطة شاملة قابلة للتنفيذ من أجل النهوض بالقطاع الزراعي في مصر وحل مشكلاته، إذ يساهم هذا القطاع بـ 14% من الناتج المحلي الإجمالي رغم كثرة المعوقات والمشكلات التي يعانى منها.
- البحث عن أوعية ادخارية جديدة تجذب الأموال لضخها في تيار الاقتصاد القومي وخاصة الهاربة منها، ولعل تجربة "لندن" في استحداث أوعية جديدة إسلامية لجذب مدخرات المسلمين إليها من أفضل التجارب في هذا المجال، واحتلت لندن بذلك المركز الخامس عالمياً في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي بعد كل من دبي وكوالالمبور والمنامة والدوحة (مؤسسة الخدمات المالية الدولية بلندن، 2017).
- التصدي لقضية كفاءة القطاع المالي حتى يمكن تحسين فرص الوصول إلى التمويل قصير وطويل الأجل، وتقديم منتجات مالية جديدة تتناسب مع مختلف أحجام وفئات أنشطة الأعمال.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

عانى الاقتصاد المصري من تراجع معظم مؤشراته بشكل ملحوظ، وانعكس أثر ذلك بشكل مباشر على تراجع تنافسيته العالمية، وقامت وزارة التخطيط بإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة مصر 2030 بمشاركة عدد كبير من الخبراء المصريين من قطاعات وتخصصات عديدة، وتتقسم استراتيجية مصر 2030 إلى اثني عشر محوراً رئيسياً ويعد الارتقاء بالتنافسية إلى مستوى أفضل 30 دولة من الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية، ولتحليل تنافسية الاقتصاد المصري تم استخدام مؤشر التنافسية العالمي وتحليل تطور موقع مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من 2008 إلى 2016 وتحليل وضعها المقارن مع بعض دول الجوار تبين أن:

- جاءت مصر عام 2016 في المرتبة 115 طبقاً لمؤشر التنافسية العالمي من بين 138 دولة تمت دراسة وضعها التنافسي وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة العالمية.
- سجل الترتيب التنافسي لاقتصاد مصر خلال فترة الدراسة أفضل مستوي له (المرتبة الـ 70) في عام2009، وأدنى مستوي له 119 في عام 2014 .
- تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي على مدار فترة لدراسة كمحصلة للتدهور المستمر لانخفاض ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات "المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور الأعمال والابتكار والتطوير" بالإضافة إلى انخفاض ترتيبها في "محفزات الكفاءة" في هذه الفترة ماعدا عام 2014.
- كان ذلك أيضاً محصلة لتدهور أداء مصر في معظم الركائز الاثنتي عشرة لمؤشر التنافسية العالمي ومكوناتها، مما أدى لحصولها على نقاط أقل في هذه الركائز واقترابها أكثر فأكثر من مراكز الدول الأدنى في التنافسية العالمية إلا أن عام 2015 شهد تحسناً في غالبية هذه المؤشرات.
- سبق مصر في مؤشر التنافسية العالمي كل الدول المختارة بلا استثناء وفي كل سنوات الفترة 2008 –2016 مما يشير إلى أهمية العمل على تحسين وضع مصر في هذا المؤشر، وإن

كانت استطاعت أن تحقق مراكز أكثر تقدماً عامي 2015، 2016 إلا أنها بعيدة عن المركز الـ 70 الذي حققته عام 2009.

- رغم تدني تنافسية الاقتصاد المصري مقارنة ببعض دول الجوار بل واستقرارها عند مركز متأخر إلا أنه مازالت هناك فرص واعدة تنبئ باقتصاد أكثر تنافسية حال استغلالها، كما أن هناك عقبات يجب التغلب عليها.

ثانياً: التوصيات:

في إطار ما سبق تبين أن هناك حاجة إلى تطبيق سياسات إصلاح منهجية وفعالة، وتطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة لتحسين قدرته التنافسية وإصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات، أي أن تحقيق هذه العناصر للتنافسية لن يحدث بشكل تلقائي بل يتطلب ضرورة صياغة آليات عمل متكاملة تم عرضها في المبحث الرابع، وبالتالي فإن التوصية الرئيسية تتمثل في أنه "لا يمكن الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري بدون إصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية، لا سيما عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام وكبح الضغوط التضخمية، مع أهمية تضافر كافة الجهود البشرية والتكنولوجية والتشريعية، ....الخ، وتعزيز المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام بصفة عامة وفي الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والتدريب بصفة خاصة وتقديم الضمانات والاطر التشريعية الداعمة لذلك".

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الحداد، إيمان فاروق،(2015)، أثر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، المؤتمر العلمي الدولي الأول "التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة وآثارها المتوقعة على متطلبات التنمية في الدول العربية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.
- الحداد، إيمان فاروق، (2016)، دور الإبداع في دعم وتنمية الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، اقتصاد الإبداع والتنمية بلا أعباء، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (الاهداف ومؤشرات الأداء، (2015)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري.
- البنك الدولي، (2016).
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2015/2014.
- التقرير السنوي عن الاستثمار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، (2016).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (2016).
- الغزالي، عيسى محمد، (2003)، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الكواز، أحمد، (2011)، مدخل لتنافسية التجارة الخارجية في بلدان الإسكوا، اجتماع تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكوا.
- أمنية حلمي، وآخرون، (2015)، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014 –2015، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- المركز الوطني المصري للتنافسية، http://www.encc.org.eg/، 2017/4/18.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، (2015، 2016).
- الهيئة الاتحادية للتنافسية http://original.fcsa.gov.ae

- تنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، (2007)، مركز الانتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 11.
- خضري، محمد، (2005)، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
- ريحان، الشريف، وآخرون،(2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36.
- عدنان، محمد وديع، (2001)، مؤشرات التنافسية وسياساتها في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي، عبد الله، (2008)، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث عدد 6، الجزائر.
- نوير، طارق،(2003)، دور الدولة الداعم للتنافسية: حالة مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.
- تقرير بنك "كريدي سويس"، (2016).
- قراءة تحليلية في مؤشرات الاقتصاد المصري خلال عام 2016، (2016)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.
- مؤسسة الخدمات المالية الدولية في لندن IFSL، 2017.
- هبة حندوسة، (2012)، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر،15/4/2017, http://www.eg.undp.org
- وضع مصر التنافسي، (2017/2016)، المجلس الوطني المصري للتنافسية.
- وزارة المالية تنشر وثائق برنامج الإصلاح مع صندوق النقد على موقعها الالكتروني، بيان صحفي، وزارة المالية، 2017.
- وزارة المالية، الامارات العربية المتحدة، www.mof.gov.ae، 2017/3/31.
- وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الامارات.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Botham, Ron and Bob, (1999), Downs Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success, www.tci-network.org/media/download/2631, 4/5/2017.
- CIA, Factbook, https://www.cia.gov/library/publications , 4/3/2017
- Doing Business Report, (2015-2016), world bank.
- Global Competitiveness Report, (1996), World Economic Forum, WEF, Geneva.
- Hussein Elasrag, (2013), Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium-sized enterprises, Munich Personal repec Archive.
- Industrial Competitiveness, (1996), OECD, France.
- Jordan Competitiveness program, (2013).
- Michael e. Porter, (1990), The competitive advantage of nations, International Business, March–April issue.
- Paul krugman, (2012), End This Depression Now, New York, W. Norton & Company.
- World Economic Forum, (1996).